

ويعنى ذلك أنه يجب أن تكون القاعدة القانونية موجهة للعمامة بصفتهم لا بذاتهم، ومعنى ذلك أن القاعدة القانونية يجب أن تكون عمامة ومجرمة لا تخص شخصاً معيناً بالذات،